«حوار مكـة» وإصلاح ذات البين

د. عبدالحميد الأنصاري *
aeansari@qu.edu.qa

استضافت «مكة المكرمة» عاصمة المسلمين المقدسة وعلى مدى ثلاثة أيام «المؤتمر الإسلامي العالمي الأول للحوار» الذّي نظمته رابطة العالم الإسلامي، بحضور أكثر من «800» شخصية من الزعماءّ والرموز الإسلامية من المذهبين السني والشيعي ومن داخل العالم الإسلامي وخارجه، وقد افتتح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز المؤتمر بكلمة أكد فيها، أنه دعا لهذا المؤتمر «لمواجهة تحديات الانغلاق، والجهل، وضيق الأفق، وليستوعب العالم مفاهيم وآفاق رسالة الإسلام الخيّرة، دون عداوة واستعداء» وخاطب المجتمعين قائلا: «إنكم تجتمعون اليوم لتقولوا للعالم -وباعتزاز أكرمنا الله به- إننا صوتٌ عدل وقيم إنسانية أخلاقية، وإننا صوت تعايش وحوار عاقل وعادل، صوت حكمة وموعظة وجدل بالتي هي أحسن» كما أكد فضيلة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ -المفتي العام للسعودية- في كلمته، بأن «الحوار بين البشر من ضروريات الحياة، وهو وسيلة للتعارف والتعايش وتبادل المصالح بين الأمة»، موضحاً العلة في ذلك بأن «الخلاف بين الناس أمر موجود في طباعهم وأخلاقهم، وهمّ متفاوتون في ألسنتهم وألوانهم وطباعهم وعقولهم، سنة كونية، وإن اختلاف الناس في آرائهم ومعتقداتهم، قضية أقرها القرآن».

انعقاد هذا المؤتمر الإسلامي العالمي للحوار بيّن كل المذاهب الإسلامية، وفي السعودية -مركز العقيدة السلفية، ومعقل الفكر السلفي- له دلالات بالغة الأهمية، خصوصا أن هذا المؤتمر يأتي في سياق متغيرات سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية واسعة ومتسارعة تجتاح المجتمعات العربية والإسلامية، كما يأتي هذا المؤتمر في أعقاب أحداث مهمة من أبرزها:

1- «اتفاق الدوحة التاريخي» الذي أثمر انفراجة سياسيه كبيرة في الساحة اللبنانية تمثلت في إعادة البهجة والفرحة إلى نفوس اللبنانيين بعد سلسلة معاناة مريرة، كما كانت له « تداعيات» إيجابية عامة تمثلت في انتعاش الآمال بحصول انفراجات أخرى للأزمات العالقة في الساحة الإقليمية في العراق وفلسطين واليمن والسودان وسورية وإسرائيل وإيران والخليج.

2- كما يأتي هذا المؤتمر في وقت تشهد فيه «الساحة العراقية» انحسار العمليات الإرهابية بوجهيها -القاعدي والصدري- فبعد أن تمكنت القوات الأمنية العراقية من تصفية ميليشيات المهدي، لحقت أتباع «القاعدة» إلى أوكارهم الأخيرة في «الموصل» وأحاطت بهم فسقط بعضهم واعتقل أكثر من «1500» منهم ولاذ الآخرون بالفرار، وهكذا بدأ الإرهاب يلفظ أنفاسه الأخيرة في العراق وبقية الدول العربية، كما بينت الاستطلاعات تراجع التعاطف الشعبي مع أعمال «القاعدة». لكن الإرهاب إذ سقط صريعاً وأصبح محاصراً بفعل الضربات الأمنية الاستباقية إلا أن «الفكر الإرهابي» مازال نشيطاً وفاعلا في الساحة عبر المواقع الإلكترونية المتطرفة والفتاوى التحريضية التي تكّفر الآخر المذهبي وبعض الخطب الدينية التي تشحن نفوس النشأة بمفاهيم تعصبية ضد الآخر. مازال «الفكر الإرهابي» يجتذب بعض الشباب إلى مصيدته المهلكة ومازال هذا الفكر العدمي يفرز سمومه القاتلة ويحوّل شباباً في عمر الزهور إلى مشروعات للقتل والانتحار، كان آخرها، التفجير الانتحاري الذي استهدف السفارة الدنماركية في باكستان فقتل ثمانية أشخاص وأصاب عشرين شخصاً كلهم باكستانيون، ومن الغريب أن يعلل هذا العمل الإرهابي بأنه يأتي على خلفية «الرسوم المسيئة»!! ما علاقة «الرسوم المسيئة» بقتل مسلمين أبرياء؟!

ومن هنا نتفهم دعوة خادم الحرمين الشريفين في كلمته عندما قال «ما أعظم قدر هذه الأمة، وما أصعب تحدياتها في زمن تداعى الأعداء من أهل الغلو والتطرف من أبنائها وغيرهم على عدل منهجها، تداعوا بعدوانية سافرة، استهدفت سماحة الإسلام وعدله وغاياته السامية»

3- يأتي هذا المؤتمر الإسلامي العالمي كثمرة أو إفراز لسلسلة من المؤتمرات الحوارية بين مختلف الأطياف الوطنية في السعودية، إذ لا يخفى على المتابع والراصد للساحة الفكرية والثقافية في المملكة أنه على امتداد عدة سنوات هناك حراك اجتماعي وثقافي وديني وسياسي لم يكن موجوداً من قبل، وهذا الحراك الواسع أفرز هامشاً عريضاً للحريات الفكرية ومكن لأصوات المهمشين من الطائفة الشيعية والإصلاحيين الليبراليين وكذّلك المرأة من الظّهور على الساحة الإعلامية التي هيمن عليها الرأي الأحادي السلفي وحده أمداً طويلاً.

4- لعلنا نتذكر في هذا السياق أن هناك عدة مؤتمرات إسلامية كبيرة سبقت هذا المؤتمر من أبرزها «المؤتمر الإسلامي» بعمان، بمشاركة «180» عالماً ومفكراً من المذاهب الإسلامية الثمانية «7-7-2005» وأصدروا «بيان عمان» الذي تضمن «تحريم تكفير أتباع المذاهب الإسلامية وحرمة دمائهم وّأموالهم وأعّراضهم» و«ضرورة احترام الرأي والرأي الآخر في العالم الإسلامي».

ولا يفوتنا في هذا الصدد الإشارة إلى سلسلة المؤتمرات السبعة التي احتضنتها الدوحة حول «حوار الأديان والمذاهب الإسلامية» وكذلك احتضنت المملكة العربية السعودية لقمة «مكة» التي جّرمت الفتاوى «التحريضية» وتبنت وثيقتي «بلاغ مكة» و«خطة العمل العشرية لمواجهة تحديات القرن 21» ونتذكر بيانها الختامي الذي أكد عزم قادة العالم الإسلامي على مواجهة الفكر المتطرف -المتستر بالدّين والمذهب- وإدانة الإرهاب بكل صوره وأشكاله -دعماً وتمويلا وتحريضاً- ومطالبتهم بتجريمه، رافضين كل المبررات والمسوّغات المرُوجّة له وقد تضمن هذا البيان ولأول مرة: «إقرار المؤتمرين -صحة إسلام- كل المذاهب الإسلامية المؤمنة بأركان الإسلام» وذلك لقطع الطريق على الفتاوى التي تكفر الشيعة في العراق كتبرير للعمليات الإرهابية «ديسمبر 2005» كما اهتمت «قمة مكة» بمسألة الفتاوى الدينية التي تحرّض على الكراهية وتحقير المخالفين في المذهب أو الدين وطالبت بـ«مرجعيه فقهية» موحدة للحد من الفتاوى العشوائية التي فرّقت المسلمين ودفعت بآلاف الشّباب إلى محاضن التطرف وتسببت في هلاكهم وسفك دماء آلاف الأبرياء تحت مسمى «الجهاد».

إذن لا يأتي هذا المؤتمر بمعزل عن المؤتمرات السابقة إنما يأتي مكملا للجهود والخبرات المتراكمة، ولكن ما تميز به هذا المؤتمر أنه الأضخمَ في سلسلة المؤتمرات الحوارية، إذ ضم أكثر من «800» شخصية إسلامية، وكذلك لم تقتصر الدعوة على علماء المذاهب الإسلامية في العالم الإسلامي، بل شملت ممثلين عن كل الأقليات الإسلامية في العالم، فلم تترك أقلية مسلمة في العالم إلا وجهت لها الدعوة.

الآن: ما أهداف المؤتمر؟ ولماذا عقد بمكة المكرمة؟ وضح الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي -الأمين العام لرابطة العالّم الإسلامي- هدف المؤتمر بأنه «التأصيل الشرعي لمفهوم الحوار الإسلامي مع أتباع الأديان والثقافات والحضارات المختلفة في العالم».

وهذا التأصيل الشرعي مهم خصوصا إذا أدركنا أن هناك «دعاة» يرفضون مبدأ الحوار مع الآخر المختلف «مذهباً» كالشيعة والصوفية والأشاعرة والأباضية أو «ديناً» كغير المسلمين بحجة أن الآخر من أهل الضلال والبدع والشرك والعقائد الفاسدة أو الباطلة، ولا حوار بين الحق والباطل، لأن الحوار يقتضي الاعتراف بشرعية الآخر، وهذا يلتزم الإقرار بصحة ما هم عليه من بطلان وفساد، ولذلك سارع نحو «20» عالماً وداعية سعودياً إلى رفض المؤتمر، وهاجموا المذهب الشيعي لأنه يقول بعصمة أئمتهم، ونشروا بيانهم على عدد من المواقع الإلكترونية لذلك سارع الأمين العام الدكتور التركي بالرد عليهم بقوله: «إن بعض الأشخاص ربما عندهم لبس، ويتصورون أنه يتناول وحدة الأديان أو التنازل عن الأحكام الشرعية، وهذا غير وارد أصلا، لأن المؤتمر سيركز على المشترك الإنساني» كما أشار إلى أن المؤتمرين سيضعون «خطة استراتيجية للمستقبل» تتضمن منهاج الحوار وآلياته وآدابه وضوابطه والجهات التي يتم التحاور معها، وما ينبغي أن تكون عليه المؤتمرات المقبلة بالنسبة لحضور حاخامات ورهبان من الديانتين المسيحية واليهودية. ولهؤلاء الرافضين لمبدأ الحوار أقول: إنه لا يلزم من الحوار مع الآخر، الإقرار بصحة ما عليه ولكن الإقرار بحقوقه وكرامته وإنسانيته مصداقاً للآية الكريمة «ولقد كرمنا بني آدم» وحسابه على الله.

لا شكّ أن أهداف ومقاصد المؤتمر شرعية وإنسانية وسامية ولكن الملاحظ في مؤتمر يستهدف إرساء قواعد للحوار مع الآخر -غير المسلم- غياب هذا الآخر، وهذا يثير بعض التساؤلات حول الحكمة من عدم دعوته للحضور لسماع وجهة نظره، فذلك أبسط حقوقه في الحوار، ثم إذا كان من الأهداف تعميق أو تعزيز المشترك الديني بين كل المذاهب الإسلامية تحت شعار «نتعاون في ما اتفقنا فيه ويعذر بعضنا بعضاً في ما اختلفنا فيه» أو بناء على المأثور «اختلاف أمتي رحمة» و«لا يفسد الخلاف للود قضية» إلا أن الأكثر أهمية -في عالم اليوم وفي مجتمعاتنا المعاصرة- التقارب بين أتباع المذهب الواحد وأبناء المجتمع الواحد بإعلاء مبدأ «المواطنة» وتفعيل «الوحدة الوطنية» لأن الخطاب «التكفيري» و«التخويني» اليوم لا يستهدف الآخر المذهبي فحسب، بل أصبح سيفاً مصلتاً على رقاب المنتمين للمذهب الواحد، لقد أصبحنا اليوم عاجزين عن إقامة علاقات المودة والحوار بين عناصر المجتمع الواحد فضلا عن المجتمعات بعضها ببعض، أما الملاحظة الثالثه فتتعلق بكيفية تفّعيل مبدأ «الحوار» في بيئة مناهضة لثقافة الحوار!! إذ لا يكفي التأصيل الشرعي لمفهوم الحوار الديني إذا كانت المناهج الدراسية وجانب من الخطاب الديني والإعلامي والتربوي السائد يتبنى منهجاً أحادياً يحتكر الصواب، ويضيق بالرأي الآخر، ويسارع إلى تصنيف الخصم ورميه واتهامه بهدف تقبيح صورته وإفحامه كسباً للشعبية والنفوذ والشهرة الإعلامية.

كلنا أمل في أن يتجاوز «حوار مكة» الحواجز القائمة بين المذاهب الإسلامية بفعل الموروثات التاريخية والرواسب النفسية والمفاهيم التعصبية. كلنا أمل في أن ينجح «حوار مكة» في إصلاح ذات البين.

* كاتب قطري - بالمشاركة مع «الوطن» القطرية

د. عمرو حمزاوي *

خطر الفتنة الطائفية في مصر

في الواقع المصري أحسنت القوى الدينية، مسلمة ومسيحية على حد السواء، استغلالها لغزو المجال العام وطرح ذاتها كبديل لمؤسسات الدولة. ثم حالت السلطوية دون تمكين الفاعلين السياسيين المدنيين منافسة الدينيين، بعد أن حِجمت من زخم الفريق الأول وتسامحت مع الثاني.

من جديد وقعت صدامات عنيفة بين مسلمين وأقباط في صعيد مصر، هذه المرة بمحافظة المنيا وعلى خلفية نزاع حول قطعة أرض مجاورة لدير قبطي (دير أبوفانا). والحقيقة أن تواتر صدامات المسلمين والأقباط إنما يدق ناقوس خطر العنف الطائفي بمصر ويفرض على المواطنين تخطي منطق التعامل الاختزالي القائم على توجيه إصبع الاتهام إلى أفراد بعينهم وأسلوب تضميد الجراح وتطييب الخواطر من خلال إعادة إنتاج عموميات خطاب الوحدة الوطنية المصرية.

فالصدامات الأخيرة بالمنيا وقبلها بالإسكندرية تدلل بجلاء، وبعيداً عن المروج له حول خلفياتها وتفاصيلها، على واقع تأجج المشاعر الدينية الاستبعادية الرافضة للآخر المسيحي أو المسلم في الشارع المصري وقابليتها للاشتعال السريع والعنيف في لحظات مختلفة. أما أسباب ذلك فهي بكل تأكيد تعود من جهة إلى الطبيعة المركبة للخطاب الديني الرسمي وغير الرسمي وبه تتداخل مساحات التسامح إزاء الآخر مع الشعور بالاستعلاء عليه وادعاء احتكار الحقيقة المطلقة، ومن جهة أخرى إلى الهيمنة المتصاعدة لقضايا ورموز ومنتجي الخطاب الديني على المجال العام في مصر منذ سبعينيات القرن الماضي.

عندما يشغل حديث الدين المساحة الأكبر من اهتمامات المواطن المصري مسيحي ومسلم ويستحيل الإطار التفسيري الرئيسي لواقعه المعيش، في ظل تراجع شامل لمنظومات القيم المدنية والعلمانية، تتراجع تدريجياً الأهمية الأخلاقية والمجتمعية لإدارة العلاقة مع الآخر الديني على نحو يحترم التعددية، ويستند إلى المشترك الوطني والإنساني. من يتأمل في تحولات مصر في العقود الماضية يرى صيرورة انتقال مرعبة في المجال العام من إعلاء قيمة التعايش المدني بين المسيحيين والمسلمين كمواطنين، مروراً بحالة ممتدة من قبول وجود الآخر على مضض، ثم انتهاء باستبعاده بصياغات متعددة تراوح بين تقليص نقاط التفاعل معه في الحياة اليومية، واعتزاله من خلال بناء مؤسسات مجتمعية بديلة، تعتمد نهج الفصل خصوصاً في مجال المنظومة التعليمية وشبكات الخدمات.

وعلى نقيض العديد من الأصوات التي ارتفعت في الآونة الأخيرة مطالبة بنشر القراءات الدينية المتسامحة مع الآخر، واستخدامها في مواجهة المنطق الاستبعادي، لن يكون الخروج من هذه الدائرة الشيطانية إلا باستعادة التوازن بين الديني الفاصل والمدني الجامع، في المجال العام بصورة تعيد تفعيل ذاكرة الجماعة الوطنية الواحدة وتؤطر لها من جديد في الواقع الراهن.

إلا أن المعضلة التي تعانيها مصر اليوم هي غياب الإرادة السياسية، القادرة على الدفع بجدية باتجاه مثل هذا التغيير وتحمل مخاطره. فقدت الدولة منذ لحظة زمنية ليست بالقريبة رسالتها المجتمعية، واستكانت إلى إدارة شؤون المواطنين على نحو يضمن في المقام الأول الحفاظ على بقائها بأقل خسائر ممكنة. لم يرتب ذلك في المجال العام مجرد إحكام قبضة الدولة على مساحات الفعل السياسي، واختزالها رابطة المواطنة في علاقة أمنية بين الحاكم والفرد المجبر على طاعته أو توقع سحقه إن تمرد، بل عنى منذ السبعينيات تراجع دورها الاجتماعي والثقافي وألقى بها إلى غياهب أزمة شرعية دائمة التجدد. أنتجت ثنائية استمرار السلطوية السياسية والتراجع المجتمعي للدولة اختلالات خطيرة في الواقع المصري أحسنت القوى الدينية، مسلمة ومسيحية على حد السواء، استغلالها لغزو المجال العام وطرح ذاتها كبديل لمؤسسات الدولة. ثم حالت السلطوية دون تمكين الفاعلين السياسيين المدنيين منافسة الدينيين، بعد أن حجمت من زخم الفريق الأول وتسامحت مع الثاني لحاجتها له كمصدر لتأمين حد أدنى من الرضاء الشعبي. وهنا تحديداً يكمن أصل الداء الطائفي بمصر. وقناعتي أن الخطوة الأولى لاستعادة توازن مصر وقيمة التعايش المشترك بين عنصري المجتمع المسيحي والمسلم، إنما تتمثل في إنجاز انفتاح سياسي حقيقي يخفف من القبضة السلطوية، ويسمح بوجود القوى المدنية ونموها بجانب الدينية، على نحو يؤسس لتعددية فعلية وبيئة تنافسية في المجال العام، خيطها الناظم مبدأ المواطنة الجامعة. بعبارة بديلة، ليس المطلوب مجرد إصلاح الرؤى الدينية تجاه الآخر، أو اتباع مؤسسات الدولة لسياسات حيادية تجاه المسيحيين والمسلمين والتعقب الأمني للعناصر المتطرفة، إنما قبل كل شيء أن تكمل الدولة تراجعها عن سابق عهد الهيمنة على المجتمع، بالجلاء عن بعض مواقع الفعل السياسي، كما قبلت راضية في العقود الثلاثة الماضية إخلاء مساحات الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

* كبير باحثين - مؤسسة كارنيغي للسلام

محمد صادق الحسيني *

الذي أمرنا بالحوار... أمرنا بالمقاومة أيضاً!

الحوار هو جزء أساسي من قيمنا ومبادئنا الثابتة التي لا تبدلها عوادي الأيام ولا مصائب الدهر أو ظلم «الآخر» أو إجحافه. لكن مِن علمنا الحوار وأمرنا به علمنا كذلك الجهاد والمقاومة ومقارعة الظالم وعدم السكوت أمام الجور.

أن ينطلق نداء متجدد للمسلمين يدعو إلى الحوار مع «الآخر» من جوار بيت الله الحرام ومن داخله هذه المرة ليذكرنا بنداء نبينا ورسول الرحمة للعالمين (ص) وبالدعوة الأولى بأن تجادلوهم بالتي هي أحسن، ليس أمراً محموداً ويُثاب المرء عليه فحسب، بل هو يندرج ضمن الواجب العيني المفروض على كل مسلم ومسلمة في هذه اللحظة العصيبة التي يمر بها المسلمون!

لكن الحوار هذا لا ينبغي أن يتحول إلى ذريعة بيد أحد، أي أحد، لإيهام العالم، وتحديداً المجتمع الغربي، بأن المسلمين على استعداد للتخلي عن أي من مطالبهم المشروعة بإقامة علاقات سوية ومتكافئة مع الآخر مبنية على الاحترام المتقابل، أو بأنهم على استعداد للتخلي عن حقوقهم الشرعية والقانونية في الأرض والموارد التي ارتكب «الآخر»، ولايزال، عملية اغتصابها ونهبها بشكل منظم ومدروس يبرهن أنها أحد أشكال الجريمة المنظمة التي لم يشهد العالم نظيراً لها، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بفلسطين ذلك القلب الدامي والنازف من العالم الإسلامي منذ ما يقارب المئة عام أو يزيد!

نعم نقول ذلك... أولا، لأن الحوار لايسقط حقاً، فالحقوق لا تسقط بالتقادم بسبب وجود إرادة للحوار، ذلك لأن إرادة الحوار هنا إنما هي دعوة إلى حل النزاع بالطرق السلمية لا بالطرق العنيفة. ويتطلب الأمر هنا من «الآخر» الإقرار بجريمته ومن ثم الإذعان بضرورة إعادة الحقوق إلى أهلها بالتي هي أحسن، بدلا من تحميل العالم، كل العالم، أكلافاً إضافية بسبب إمعّانه في الجريمة، وهو ما أفرز، ولايزال، مقاومة وإصراراً على استرداد الحقوق مهما كانت الأثمان ذلك لأننا أمة لا تغفل عن شهدائها ولا عن حقوقها المغتصبة ولا عن ممارسات الجريمة المنظمة لأعدائها... ولو اقتضى الأمر استمرار الكفاح العام!

وثانياً، لأن الحوار هو جزء أساسي من قيمنا ومبادئنا الثابتة التي لا تبدلها عوادي الأيام ولا مصائب الدهر أو ظلم «الآخر» أو إجحافه. لكن مِن علمنا الحوار وأمرنا به علمنا كذلك الجهاد ومقاومة الظالم وعدم السكوت أمام الجور، لأننا عند ذلك سنتحول إلى شيطان أخرس... والشيطان الأخرس لايتقن الحوار ولايليق به أن يتقدم قافلة المحاورين ويتحدث باسمهم!

وثالثاً، فإن الحوار لا ينبغي ولا يجوز أن يتحول إلى «محمل» يستخدمه بعضهم ليتقدم من خلاله بشهادة حسن سلوك إلى المجتمع الغربي الظالم والمتعجرف والأحادي النزعة، ولاسيما مع الطرف الأميركي المتبجح، كما أنه ليس من نوع تقديم أوراق اعتماد لإسرائيل التي غدت وكأنها البوابة التي منها يدخل المعتمدة أوراقه ومنها يخرج مِن ترفض أوراق اعتماده!

وحاشا للمسلمين والعرب منهم على وجه الخصوص أن يقبلوا ذلك!

وعوداً على بدء... نقول نعم للحوار مع الآخر، ولاسيما عندما يخرج من مكة المكرمة وبإجماع المسلمين، وهذا ما حصل بالفعل في الأسبوع المنصرم، وهو أمر نجله ونحميه برموش أعيننا ونفتخر به ونرفع رأسنا به. وقد شاركنا فيه ونعتبره فرصة ذهبية «للآخر» الذي لايزال هو مِن يرفض الحوار وليس نحن، كما يريد بعضنا من أبناء جلدتنا أن يصور ذلك ويشاركه قسم واسع من ذلك «الآخر» الذي يريد أن يؤاخذنا بجريرة عنف و«إرهاب» هما من صنعه ونتاجه إن كان فعلا عنفاً أعمى وإرهاباً، في ما هو من مبادئنا وقيمنا الثابتّة وغير القابلة للتصرف إن كان من نوع المقاومة والدفاع اللذين نفتخر بهما أوبالانتماء إليهما واعتمادهما نهجاً للعزة والفخار إلى قيام الساعة!

باختصار شديد، نعم... لحوار متكافئ. ولا وألف لا... لحوار استلحاقي!

ونعم... لحوار أمرنا به رسولنا الكريم بمنزلة أوراق اعتماد نقدمها إلى المولى الواحد الفرد الصمد رب العباد والبلاد لنيل الرضا والثواب، وليس بمنزلة أوراق اعتماد نقدمها لرب الشهوات والأطماع والاستئثار ونهب الثروات وأرباب الحروب تحت ضغط الإرهاب لنيل مقعد في معادلة الظلم الدولية!

* الأمين العام لمنتدى الحوار العربي- الإيراني

حسن حنفي *

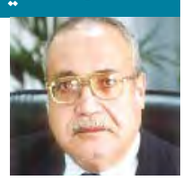

الدين والشرعية السياسية (5)

لا حل للصراع بين الشرعية الدينية والشرعية السياسية إلا بالشرعية التاريخية، وفك حصار الزمن عن الوعي القومي بين الانجذاب إلى الماضي كما هي الحال عند السلفيين، والانبهار بالمستقبل كما هي الحال عند العلمانيين، والانسداد في الحاضر كما هي الحال عند سواد الأمة.

تعطي شعارات الجماعات الإسلامية شرعية لرفض الأمر الواقع والتمرد على النظام الحاكم. فشعار «الحاكمية لله» لا يعني أن الله يأتي ليحكم ويخلص البشر مما هم فيه من مآس بل تعني رفض حاكمية البشر، رفض الأيديولوجيات العلمانية للتحديث، الليبرالية التي حكمت مصر قبل 1952، والقومية أو الاشتراكية التي حكمت بعدها، والماركسية التي حكمت في جنوب اليمن بمفردها أو في تحالف في سورية العراق. فقد ضاعت نصف فلسطين في 1948 إبان العهد الليبرالي. وضاع النصف الآخر في 1967 في العهد القومي. كما يعني الشعار الحاكمية للقانون الإلهي ضد ظلم القوانين الوضعية وانتهاك حقوق الإنسان، وضياع حقوق المواطن.

كما يدل شعار «الإسلام هو البديل»، وشعار «الإسلام هو الحل» على طريق الخلاص من مآسي العصر وأحزانه بعد أن زادت رقعة الأرض المحتلة، وعظم قهر المواطن، واتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء، وتجزأت الأمة إلى أقطار في طريقها إلى أن تصبح دوليات طائفية وعرقية تكون فيه إسرائيل أقوى دولة في المنطقة تستمد شرعيتها من البيئة الجغرافية السياسية الثقافية المحلية بعد أن استمدت شرعيتها أولا من أساطير المعاد والشعب المختار.

وطالما أن الواقع في أزمة، تسري مثل هذه الشعارات لقدرتها على تجنيد الناس لما فيها من قوة على الرفض دون أن تعني شيئا محددا، إيجابا لا سلبا. فلم تتحول إلى برامج سياسية اجتماعية اقتصادية تقدم حلولا عملية ملموسة لمشاكل الجماهير. وهي شعارات مغلقة، لا تقبل الحوار ولا أنصاف الحلول. تؤخذ ككل أو تترك ككل. هي أشبه بعناوين رئيسة في الصفحات الأولى لجذب الانتباه. تدل على القدرة دون الدولة، والانتفاضة دون السلطة، والصرخة دون الكلام.

وتستمد الجماعات الإسلامية شرعيتها من لحظتين تاريخيتين. لحظة ابن تيمية وهزيمة المسلمين أمام التتار واحتلالهم بغداد وهم في طريقهم إلى دمشق. مسلمون يقتلون مسلمين، ويغزون أراضي مسلمين، ويحكمون بشريعة خاصة بهم «الباسة» وليس بشريعة الإسلام، ومن ثم إصدار الحكم بتكفيرهم، وقياسا عليه تكفير كل من لا يحكم بشريعة الله. وابن تيمية حاضر في الحركة الإصلاحية الحديثة منذ محمد بن عبدالوهاب حتى رشيد رضا والجماعات الإسلامية المعاصرة.

واللحظة الثانية هزيمة يونيو 1967 التي أصبح «معالم في الطريق» لسيد قطب تعبيرا عنها. فقد انهار الحلم القومي، واحتلت مصر وسورية وفلسطين. ولم يستطع النظام الذي استبعد الإخوان الدفاع عن حرمات البلاد واستقلال الأوطان. فاشتد التقابل بين حاكمية الله وحاكمية البشر، بين الإسلام والجاهلية، بين الله والطاغوت، بين الإيمان والكفر، بين النور والظلام، بين الحق والباطل، بين العلم والجهل. وحدث تقابل بين نفسية السجين ظلما، وتحت آلام التعذيب بالسياط والنار وبين الأوضاع الخارجية، العدل والظلم، الحرية والقهر، الاستقلال والاحتلال. فانتشر «معالم في الطريق». وقدم إلى الجماعات أفضل نسق نظرى يعبر عن نفسية المضطهدين المختبئين تحت الأرض مثل الملقى في غياهب السجن. وكان استشهاد سيد قطب في أغسطس 1965 بمنزلة المؤشر على هزيمة يونيو 1967 وكما صور ذلك نجيب محفوظ في «الكرنك»، سياط تلهب أجساد المعتقلين في السجون، وقنابل وصواريخ تقذفها الطائرات الحربية الإسرائيلية على القواعد والمطارات العسكرية المصرية، لا فرق بين الاعتداء على المواطن في الداخل باسم الدفاع عن النظام والعدوان على الوطن في الخارج باسم الدفاع عن النفس.

والتحدى بالنسبة للمستقبل هو التعامل مع المحافظة التقليدية الموروثة منذ ألف عام والسلفية أحد مظاهرها. وهي الرصيد التاريخي الذي يمد الجماعات الإسلامية بل أجهزة الإعلام في الدولة وفتاوى رجال الدين بما يحتاجونه من مصادر لتبرير مواقف كل فريق على اختلافهم في المواقف والأهداف السياسية، وتعني المحافظة إعطاء الأولوية للعبادات على المعاملات، وللعقائد النظرية على السلوك العملي، ولعالم الغيب على عالم الشهادة، وعلى الإيمان في أشكاله الخارجية على العمل الصالح باعتباره المعبّر الوحيد عن الإيمان، وللدين كغاية في ذاته على الدين كوسيلة لإسعاد البشر وتحقيق مصالحهم العامة.

وهو نفس التيار السائد في أجهزة الإعلام، صفحات الفكر الديني، والجرائد والمجلات الدينية، وحديث الروح، ودروس تفسير القرآن بعد صلاة الجمعة، ونور على نور من دعاة حرفيين مثل نجوم المجتمع بأزيائهم المعروفة. ولا فرق بين البرنامج الديني و«ماتش» الكورة، والتمثيلية التلفزيونية، وفاصل من الرقص الشرقي وخطب الرئيس ونشاط حرمه. كل ذلك بؤر إعلامية تقوم بنفس الدور، ملء الفراغ السياسي والثقافي في البلاد.

وفي نفس الوقت تشتد المحافظة الاجتماعية أمانا من الفقر، وحرصا عن الضياع، وحماية بالموروث الثقافي، وتعويضا عن مآسي العصر وأحزان الزمان، فيكثر التفويض إلى الله، ويزداد الاعتماد عليه، وتكثر الموالد، وزيارة المقابر، والتبرك بأولياء الله الصالحين. وترسل الرسائل إلى الإمام الشافعي لتلبية طلبات المحتاجين. وتستدعى مريم العذراء والسيد المسيح لنفس الغاية، فإذا ما انسد طريق التغير الاجتماعي من أسفل انفتح طريق الدين من أعلى، ويتحول الدين إلى حلم المجتمع في النجاة من أحزان العصر والتخلص من مآسيه.

التحدي إذن هو التحول من المحافظة إلى التحرر عن طريق تحويل الرافد التاريخي الأساسي من اختيار القدماء منذ الغزالي حتى حركات الإصلاح الديني إلى مطالب المحدثين، من الأشعرية إلى الاعتزال كما حاول محمد عبده في «رسالة التوحيد»، ومن النص إلى الواقع كما حاول الشاطبي في «الموافقات»، وعلال الفاسي في «مقاصد الشريعة ومكارمها»، ومن التصوف السلبي إلى التصوف الإيجابي، ومن الفلسفة المنطقية الطبيعية الإلهية إلى فلسفة الذاتية كما هو عند محمد إقبال، ومن العلوم النقلية إلى العلوم العقلية مثل اجتهادات كثير من المحدثين.

كما يمكن الاعتماد على قوى التقدم والتغير الاجتماعي التي مازالت تبحث عن أيديولوجية تجمع بين الماضي والحاضر، بين التراث والتجديد، بين شرعية الإسلام وشرعية الثورة كما حاول اليسار الإسلامي الذي مازال منهما من الإسلاميين بأنه ماركسية مقنعة، ومن العلمانيين بأنه أصولية متخفية وتوزيع أدوار، ومن الدولة بأنه إخوانية شيوعية لأنه جزء من المعارضة الوطنية بجناحيها الرئيسين، الإسلامية والقومية.

لا حل للصراع بين الشرعية الدينية والشرعية السياسية إلا بالشرعية التاريخية، وفك حصار الزمن عن الوعي القومي بين الانجذاب إلى الماضي كما هي الحال عند السلفيين، والانبهار بالمستقبل كما هي الحال عند العلمانيين، والانسداد في الحاضر كما هي الحال عند سواد الأمة التي لا تجد مخرجا لها إلا النزول تحت الأرض لاكتساب الشرعية الدينية، أو الصعود إلى مراكز الحكم لاكتساب الشرعية السياسية أو الهجرة إلى خارج الأوطان لاستعارة شرعية من الآخر أو التوقف في المكان حتى يتوقف القلب لانعدام الحركة «ولكل أجل كتاب» للأفراد «وتلك الأيام نداولها بين الناس» للشعوب.

* كاتب وباحث مصري